مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى مساهمة المصارف الخاصة العاملة في سورية في الاستثمار الخاص (دراسة من عام 2004 – 2010)
اسم الكاتب: د. رانيا الزرير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4551
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

مدى مساهمة المصارف الخاصة العاملة في سورية في الاستثمار الخاص (دراسة من عام 2004-2010)

الدكتورة رانيا الزرير*

(تاريخ الإيداع 19 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 14 / 8 / 2014)

□ ملخّص □

دخلت المصارف الخاصة إلى جانب المصارف العامة في سورية ضمن خطة إصلاح شملت النواحي الاقتصادية والمالية، وبما أن المصارف العامة تتولى مهمة تمويل القطاع العام بشكل أساس واستقبال ودائعه، تكون المصارف الخاصة مسؤولة بشكل كبير عن تمويل القطاع الخاص ودفع عجلة الاستثمار في القطاع الخاص وصولا لأهداف التنمية المنشودة، وعلى الرغم من مساهمة المصارف الحكومية في تمويل القطاع الخاص إلا أنها تبقى مقيدة بالتوجهات العامة للسلطات النقدية وتقدم الدعم لمؤسسات الدولة بشكل أساس، لذلك تناول هذا البحث دور المصارف الخاصة في تنمية الاستثمار في القطاع الخاص من خلال أنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة التي تقدمها له، وقد توصل البحث لعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مجمل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الخاصة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص، مما يعني ضعف دور هذه المصارف في زيادة الاستثمارات، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي تساعد على إيجاد الحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المصارف الخاصة، التسهيلات الائتمانية.

***مدرس – قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

The contribution of the private banks in the Syrian private investment (years 2004 to 2010)

Dr. Rania AL-Zrair*

(Received 19 / 5 / 2014. Accepted 14 / 8 / 2014)

□ ABSTRACT □

Private banks began to work with public banks in Syria Under an economic and financial reform plan, As the public banks undertake the task of financing the public sector mainly and receive deposits from it, The private banks largely responsible for financing the private sector and increased investment in the private sector to achieve the goals of development, Although the contribution of government banks in the financing of the private sector , but it remains constrained orientations of the monetary authorities and provide support to state institutions, mainly,so, this research studied the role of private banks in the development of investment in the private sector through thevarious types of credit facilities of offered by private banks, we don't found a significant relationship between the credit offered by private banks in Syriaand the size of private investment, which means the weakness of role of these banks to increase investment, the researcher has provided a set of recommendations that will help to find appropriate solutions.

Keywords: Investment, private banking, credit.

***Assistant Professor, faculty of economic , department of financial and banking sciences , Damascus university, Syria.**

مقدمة:

تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي، ويجب أن تقوم السياسة الائتمانية الجيدة على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية و التنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه من جهة، وأن تكون مناسبة أيضا للبيئة وللمناخ الاقتصادي و التجاري و القانوني المحيطة به من جهة أخرى،حيث يرتبط الجهاز المصرفي بعدة قنوات مع مختلف القطاعات الاقتصادية، أهمها تمويل الاستثمار في القطاعين العام والخاص،وهذه القنوات تستحق الدراسة والتحليل لضمان فعالية السياسة الائتمانية وللحد من المخاطر الائتمانية بالنسبة للجهاز المصرفي، ولتحديد مدى فعاليته في تطوير و تنمية النشاطات الاستثمارية.

مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تقوم المصارف الخاصة العاملة في سورية بالدور المنوط بها في تنمية الاستثمار وزيادته وبالتالي بدعم الاقتصاد الوطني؟
- ما دور التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية في دعم الاستثمارات في القطاع الخاص؟
- ما هي العلاقات وأشكال الارتباط بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية مع الاستثمار و كيف يمكن قياسها؟
- إلى أي مدى تسهم هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة في تحديد مستوى الاستثمار الخاص والتأثير فيه؟
- ما سبل تدعيم الجوانب الايجابية و وضع الإجراءات التصحيحية و دراسة البدائل في حالة وجود جوانب سلبية؟

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث :

مما لاشك فيه، أنه للسياسة الائتمانية تأثير على حجم الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي والقطاعي والطاقة الايرادية للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وعلى هيكل أصولها و هيكل تمويلها مما ينعكس على الأداء الاقتصادي ككل.

مما سبق يمكن تحديد هدف البحث بأنه دراسة أنواع الائتمان المقدم من المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية وعلاقاتها بالاستثمار وتأثيرها على مستوى تطوره و اتجاهاته، إضافة للجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الارتباط وسبل تدعيم و تطوير النواحي الإيجابية، وأخيراً اقتراح الحلول والإجراءات التصحيحية والبديلة للنواحي السلبية.

أهمية البحث :

إن تركيز البحث على تأثير سياسة المصارف التجارية الخاصة الائتمانية على الاستثمار الخاص يأتي انطلاقا من الفهم العميق لأركان السياسة الائتمانية و التي توحي من خلال استعراضها بمدى علاقتها وارتباطها بحركة النمو الاقتصادي بشكل عام، و التي تعتمد على الاستثمار العام والخاص في ظل التعددية الاقتصادية.

حيث يؤثر الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على الاستثمارات من ناحية التوسع في المشاريع ورفع قدرتها التنافسية وتطوير الطاقة الإنتاجية و توزيع المصادر و تفعيل أدائها.

وتتجلى أهمية هذا البحث في فهم مستوى أداء المصارف التجارية الخاصة العاملةفي سورية ودورها في خدمة النشاط الاستثماري وبخاصة في مرحلة بناء الدولة بعد الإعلان عن الإصلاح الاقتصادي،والتي تتطلب تجميع الطاقات و حشد المصادر ووضع السياسات التي تتضمن الاستخدام الأمثل لها، وصولا إلى تحديد الجوانب الإيجابية و السلبية لهذه العلاقات، الأمر الذي سيساعد في تحديد مستوى نجاح و إخفاقات السياسة الائتمانية في تدعيم الاستثمارات، مما يشكل منطلقا أمام المؤسسات المصرفية و الجهات المعنية في تحديد المطلوب من النظام المصرفي على المستوى الاستثماري، بالإضافة إلى تقويم أداء المصارف الخاصة ودورها في مجمل حركة التطور الاقتصادي الذي يلعب فيه الاستثمار دور الداعم و المحرك.

كما أن هذه الدراسة من خلال النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها، من شأنها أن تساعد القائمين على صنع ورسم السياسات و الخطط في تحسين دور المصارف الخاصة العاملة في سورية في دعم الاستثمار الخاص.

فرضيات البحث :

تقوم الفرضية الأساسية للبحث على إثبات وجود أو عدم وجود تأثير للتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الخاصة العاملة في سورية في الاستثمار الخاص في سورية ، حيث قام الباحث بذلك عبر مناقشة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المقدم من المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محفظة السندات المحسومة لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض و السلف الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

الفرضية الفرعية الثالثة :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

الفرضية الفرعية الرابعة :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

منهجية البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الارتكاز بالأساس على التقارير الدورية التي يصدرها مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى الإحصائيات الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء السوري.

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية و القياسية ذات العلاقة في تحديد و تحليل النماذج المستخدمة لهذا النوع من العلاقات في القسم العملي للبحث.

مصادر البيانات :

اعتمد الباحث في جمع البيانات على مصادر مختلفة أهمها:

- التقارير و الإحصاءات الدورية التي يصدرها مصرف سورية المركزي.
- الإحصاءات التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء.

طرق تحليل البيانات :

بعد تحديد الإطار النظري العام للبحث تم تعيين هيكل البيانات المطلوبة للإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال دراسة علاقة الارتباط و الانحدار بين أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية و الاستثمار الخاص، حيث استخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS v19.

الدراسات السابقة:

1. أبو معمر :2001، بعنوان:(دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990–2000)، توصل فيها الباحث إلى وجود علاقة بين الظروف السياسة و انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من قبل المصارف العاملة في فلسطين، كما أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً بين حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الوافدة و حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الوطنية، بالإضافة إلى أن هناك علاقة بين حجم التسهيلات المقدمة من المصارف وحجم و نوعية الضمانات من جهة، وبين حجم التسهيلات التي تقدمها المصارف ونوعية النشاط الممول من قبلها من جهة أخرى.[1]

2. بيطار:2005، بعنوان: (الاستثمارات الخاصة و أثرها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية) توصلت فيها الباحثة لنتائج عدة، أهمها: إن توفير مناخ استثماري ملائم بكل مقوماته الاقتصادية يعد العامل الأهم في تشجيع المستثمر الخاص المحلي و كذلك المستثمر الخارجي و جذبه، كما تعد المزايا والإعفاءات الضريبية غير كافية لجذب و تنشيط الاستثمارات الخاصة فهي جزء من كل وقد تكون غير ضرورية أحياناً لو توافرت مقومات المناخ الاستثماري الملائمة[2].

3. إسماعيل :2007، بعنوان: (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين النظام المصرفي السوري و الاستثمار الأجنبي المباشر)،ومن نتائج هذه الدراسة أن النظام المصرفي يشكل عاملا هاما من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن القطاع المصرفي السوري يواجه تحديات عديدة أدت بدورها إلى تدني مستوى النمو الاقتصادي، وأخيراًاقتران نجاح سياسات التنمية و جذب الاستثمار و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بإنجاز إصلاحات اقتصادية، سياسية، ومالية[3].

4. الجندي: 2010، بعنوان:(الاستثمار في الجمهورية العربية السورية)، وضعت فيه الباحثة تصوراً حول إمكانية إيجاد فرص عمل عن طريق تنظيم الاستثمار وتسريع الاندماج في النظام الاقتصادي الإقليمي العالمي، وذلك

---

[1]أبو معمر فارس . دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1190–2000، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة – المجلد (10) ،عدد (1)،2001.

[2]بيطار منى.رسالة ماجستير بعنوان الاستثمارات الخاصة و أثرها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية. جامعة حلب .2005

[3]إسماعيل. رولا. رسالة دكتوراه بعنوان دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين النظام المصرفي السوري و الاستثمار الأجنبي المباشر. جامعة تشرين. 2007

من خلال تقييم السياسات الاستثمارية والتجارية التي تم تنفيذها لتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية، ولرفع مساهمة معدل نمو القطاعات المنتجة والخدمية في معدل النمو الاقتصادية، وأشارت الباحثةلضرورة تلافي بعض نقاط الضعف في الاستثمار لتحسين البيئة الاستثمارية.[1]

5. الخليل: 2004، بعنوان: (أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين)، هدف البحث لدراسة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين، وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، وتوصل البحث لأهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية للاستثمار، إلى جانب زيادة التسهيلات الائتمانية وتفعيل السياسة الائتمانية.[2]

أما بالنسبة للدراسات باللغة الأجنبية، فإن الباحث لم يجد دراسات تتعلق بالدراسة الحالية، حيث أن المصارف في الدول الأجنبية تختلف عن المصارف العاملة في سورية من حيث تطور الخدمات والتسهيلات المصرفية التي تقدمها، ولعل أقرب دراسة باللغة الأجنبية هي:

1. Gorton, and He :2005، بعنوان: (Bank Credit Cycles)، وهي دراسة تجريبية تستند إلى بيانات عن المصارف والمؤسسات المالية الأميركية، ومقارنتها بالناحية النظرية لأداء المصارف والمؤسسات المالية، وقد درس الباحثان أثر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد وجد الباحثان أن القروض التجارية والصناعية التي تقدمها المصارف تمثل متغير مستقل للتقلبات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي، وأن معامل الارتباط بين المؤسسات المالية والتقلبات الاقتصادية يتناسب بشكل عكسي مع حجم هذه المؤسسات[3].

الإطار النظري:

المطلب الأول: النظام المصرفي التقليدي الخاص في سورية

من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها سورية منذ عام 2000 بهدف رفع مستوى التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وخفض معدل البطالة، إعلان التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي،إضافةً للإصلاحات في القطاع المصرفي، الذي كان يعتمد على القطاع العام فقط،حيث تم السماح للمصارف الخاصة بالدخول للسوق المصرفية السورية بإصدار القانون رقم 28 لعام 2001،ونتج عن هذا القانون إنشاء 10 مصارف خاصة تقليدية، نذكرها في الجدول رقم (1):

[1]الجندي خزامى .الاستثمار في الجمهورية العربية السورية . بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية . المجلد 26 . العدد الثاني .2010

[2]الخليل، جاسر. رسالة ماجستير بعنوان أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

[3]Gray, B, Gorton. Ping, He. Bank Credit Cycles, University of Pennsylvania, 2005.

الجدول رقم (1) المصارف الخاصة العاملة في سورية

المصرف	رأس المال (مليون ل.س)	قرار الترخيص
بنك بيمو السعودي الفرنسي	3705	رقم 18 تاريخ 2003/4/30
بنك سورية و المهجر	3600	رقم 20 تاريخ 2003/4/30
البنك الدولي للتجارة و التمويل	5000	رقم 19 تاريخ 2003/4/30
بنك عودة – سورية	5350	رقم 22 تاريخ 2005/6/1
البنك العربي – سورية	3180	رقم 34 تاريخ 2004/9/22
بنك بيبلوس – سورية	4000	رقم 11 تاريخ 2005/3/10
بنك سورية و الخليج	3000	رقم 32 تاريخ 2006/4/13
بنك الأردن – سورية	3000	رقم 36 تاريخ 2007/5/27
بنك فرنسبنك – سورية	1750	رقم 32 تاريخ 2007/5/7
بنك الشرق	2500	رقم 26 تاريخ 2008/4/10
قطر الوطني – سورية	15000	رقم 5 تاريخ 2009/1/18
بنك البركة		رقم 48 تاريخ 2007/6/28
بنك الأمان	قيد التأسيس	رقم 23 تاريخ 2009/2/26

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي وأنواعه:

تعددت تعاريف الائتمان، ويأخذ الائتمان معناه من مصطلح Credit، أي الثقة[1]، فهو يعني منح الثقة للعميل بإقراضه مبالغ معينة ولفترة محددة.

وليس هناك وظيفة تعادل أهمية وظيفة الائتمان في المصارف، ليس فقط لما يقع عليها من دور تقوم به لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والنمو والاستقرار، لما يقع عليها من دور في تحديد الشخصية العامة والانطباع المصرفي للمصرف، والذي يتم اكتسابه في السوق المصرفي[2]، بالإضافة إلى ما يشكله من مخاطرة على المصرف في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على السداد وبالتالي ما يمكن أن يشكله ذلك من خطر على مستقبل المصرف، ولذلك يجب على إدارة المصرف منح الائتمان بحيث يتحقق التوازن المقبول بين الربحية ودرجة المخاطرة ودرجة السيولة[3].

وقد تعددت تعاريف الائتمان المصرفي وأخذت أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال ومن هذا التعريفات ما يأتي:

1-الائتمان هو التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفعة القيمة المساوية لها، والمتفق عليها في المستقبل[4].

2-الائتمان هو عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن،مقابل وعد بالدفع في المستقبل[1].

---

[1] **Timothy, W. Koch, and S.Scott Macdonald, Bank Management, South-Western, USA, 2010, p589.**

[2] **الخضيري محسن ، الائتمان المصرفي . منهج متكامل في التحليل، القاهرة ،2005، ص38.**

[3] **Timothy, W. Koch, and S.Scott Macdonald, Bank Management, South-Western, USA, 2010, p554.**

[4] **الحسيني ،فلاح ، مؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص25.**

3-الائتمان هو مقياس لقابلية الشخص الطبيعي أو الاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل[2].

4-الائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف للأفراد والشركات ضمن شروط معينة، ويتم تحديد طريقة تسديد الائتمان والفائدة على أساس التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض[3].

5-و يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية معينة، وتستدعي قيام الثقة بين الطرفين المقرض و المقترض[4].

6-و يمكن تعريف الائتمان أيضاً بأنه مبادلة قيمة عاجلة، أو بعبارة أخرى هو التمكين من مال اقتصادي في الحال، في مقابل الحصول على مال اقتصادي في المستقبل [5].

من التعريفات السابقة يمكننا أن نستنتج أن هناك ثلاثةعناصر رئيسة في تعريف الائتمان، هي:

أ- الثقة التي يوليها المصرف للعملاء.

ب- قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء، سواء كانت نقدية أم غير نقدية.

ت- الربح أو الفائدة التي يحصل المصرف مقابل منحه الائتمان للعملاء.

ويمكن أن يتخذ الائتمان تصنيفات متعددة،تبعاً للغرض منه، وتبعاً لمدة الائتمان، وحسب الجهة المستفيدة منه، ومن حيث طبيعته، وذلك كما يأتي:

1. من حيث الغرض من الائتمان:

يقسم إلى ائتمان بغرض الإنتاج و ائتمان بغرض الاستهلاك .

إن اهتمام المصارف التجارية التقليدية بالائتمان الذي يكون بغرض الإنتاج،إلا انه و نظراً لإقبال العملاء و رغبتهم في اقتناء الأشياء الثمينة و بسرعة دون الحاجة للانتظار لحين توفر المبلغ المطلوب، ونظرا لزيادة أعداد المؤسسات التي تقدم الائتمان الاستهلاكي، فإن المصارف دخلت حيز المنافسة وبدأت تقدم قروضاً استهلاكية للعملاء[6].

2. من حيث مدة الائتمان :

ينقسم الائتمان حسب أجله إلى ثلاثة أنواع،قصير، متوسط، وطويل الأجل.

الائتمان قصير الأجل هو الذي يشمل أي مدة حتى سنة، أما الائتمان متوسط الأجل فأن مدة استحقاقه تتراوح بين السنة والخمس سنوات، أما الائتمان طويل الأجل، يكون لفترة أكثر من خمس سنوات، وغالباً ما يستعمل في تمويل رأس المال الثابت [7].

---

[1]جبر ، هشام . برنامج تدريبي حول تحليل الائتمان ، معهد فلسطين للدراسات المالية والفلسطينية ،غزة 2002، ص12.

[2]ارشيد،عبد المعطي ، محفوظ جودة . إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999، ص32.

[3] The Hong Kong institution of Bankers, Bank lending, Wiley and sons, 2012, p4.

[4]بودياب ،سليمان ، اقتصاديات النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 1996، ص43.

[5]الرزاز،محمد. اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الثقافة العربية ،ط3، 1995، ص192.

[6]خليل سامي ، النقود و البنوك ، الكويت، 1982م، ص131.

[7]هواري سيد ، إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ،1983، ص41.

3. من حيث الجهة المستفيدة من الائتمان :

ينقسم الائتمان من حيث الجهة المستفيدة منه إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص، وائتمان موجه للقطاع العام، أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص فيشمل الأفراد وشركات الأعمال، والائتمان الموجه للقطاع العام فيشمل الوحدات و الدوائر الحكومية على كافة المستويات[1].

4. من حيث طبيعته :

يقسم الائتمان من حيث طبيعته ألى ائتمان مباشر و ائتمان غير مباشر.

الائتمان المباشر: هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة مباشرة و يشمل القروض و السلفيات، والجاري المدين، والكمبيالات المخصومة.

الائتمان غير المباشر: هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة غير مباشرة، ويشمل خطابات الضمان، بطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية.

المطلب الثالث: التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الخاصة:

بينما تعد الودائع بأشكالهاكافةالمصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساس لتلك الأموال.

وتشمل التسهيلات الائتمانية كلاً من القروض والسلف، والحسابات الجارية المدينة، ومحفظة السندات المخصومة وديون أخرى.

أ. **القروض و السلف** :لم تكن المصارف التجارية تمنح القروض للأفراد، لاعتقادها بأن القروض الصغيرة المرتبطة بالمستهلكين ذات معدل عالي لعدم السداد، ومن ثم فهي غير مربحة[2]، وتحت وطأة المنافسة الشديدة بين المصارف بدأت المصارف بتوسيع شرائح المقترضين من أفراد ومؤسسات، وأصبحت القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف التجارية، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، وتعد المصدر الأكبر للمخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف في حال تعثر العملاء، لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسئولين في المصرف التجاري عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، وأن يحققوا التوازن المناسب بين سيولة القروض الممنوحة للعملاء وبين استحقاق الودائع وحجمها[3].

ويوضح الجدول رقم (2) حجم القروض والسلف الممنوحة ونسبتها من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية:

جدول رقم (2)حجم القروض والسلف الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية ونسبتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التسهيلات	4408	17054	35415	66447	110895	149285	224306
القروض و السلف	1587	7755	13096	24399	50308	74320	146075
أهميته النسبية	%36	%45.47	%36.98	%36.72	%45.37	%49.78	%65.12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي

[1] **كمال شرف ، النقود و المصارف ، جامعة دمشق ، 2003، ص162.**

[2] **Ross, P.S. Ccommercial Bank Management, McGraw–Hill– N.Y.2008, p12.**

[3] **ارشيد عبد المعطي ، محفوظ جودة. إدارة الائتمان ، مرجع سبق ذكره، ص100.**

الحسابات الجارية المدينة:

يتمثل الجاري مديناً في مبلغ معين يتم الاتفاق عليه بين المصرف وطالب الجاري المدين، حيث يقوم المصرف بالسماح لطالب هذا النوع من التسهيلات بسحب المبلغ المتفق عليه وبالتدريج من حسابه الجاري، وذلك بعد أن يكون المصرف قد قام بكل إجراءات حساب مخاطر الائتمان، وتحديد قدرة الساحب على السداد [1].

و حسب ارشيد (1999) فإن الجاري المدين أو كما يسميه بعضهم الاعتماد البسيط، هو اتفاق بين المصرف و عميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له المصرف بسحبها، وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه، وذلك خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة، وعادة ما يطلب المصرف من العميل تقديم كافة البيانات الضرورية لتوضيح مركزه المالي، بما في ذلك بيان الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية، و بيان التدفقات النقدية للسنة الأخيرة، أو أكثر من سنة، وأما من حيث الفائدة على الجاري المدين فأنها تحتسب على أساس الأموال المسحوبة فعلاً.

ويتمثل الاختلاف بين القرض والجاري المدين في أن القرض يقدم كله مباشرة عند التعاقد، وتحتسب عليه الفوائد من وقت تقديمه، بينما الجاري المدين لا يقدم إلا عند عندما يطلب العميل، ولا تسري عليه فوائد إلا على المبالغ التي يسحبها العميل فقط[2].

ويوضح الجدول رقم (3) حجم الحسابات الجارية المدينة، ونسبتها من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية:

الجدول رقم (3) حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التسهيلات	4408	17054	35415	66447	110895	149285	224306
الجاري المدين	2106	4213	14610	26260	35115	45140	45632
أهميته النسبية	%47.78	%24.7	%41.25	%39.52	%31.67	%30.24	%20.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي

ج. الكمبيالات المخصومة:

تعتبر عمليات خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل المصارف التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، و على صورة هذه العلاقة فإن المصرف التجاري يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها، ومن ثم يتمكن التاجر من

[1] **المرجع السابق نفسه، ص 114.**

[2] **شحاته حياة، الائتمان في البنوك التجارية ، مع إشارة خاصة لمصر ، القاهرة ، 1990م، ص38.**

الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ويقوم المصرف بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها، و لهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر.

ويستطيع العميل أن يقدم الكمبيالات و يقترض بضمانها ويدفع فائدة عن المبالغ المقترضة إلى أن يسددها،فإذا كان العميل لا يحتاج إلى قيمة الكمبيالات لفترة طويلة قبل استحقاقها، فإنه يجد أنه من المفضل الاقتراض بضمان الكمبيالات بدلاً من خصمها، لأن الفائدة في الحالة الأولى ستكون على الرصيد المدين طوال وقت المديونية فقط، بعكس حالة الخصم حيث يكون سعر الخصم عن المدة ما بين خصم الكمبيالة و استحقاقها.

ويوضح الجدول رقم (4)حجم محفظة السندات ونسبتها من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية

الجدول رقم (4) حجم محفظة السندات المحسومة لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التسهيلات	4408	17054	35415	66447	110895	149285	224306
محفظة السندات	592	4851	7153	14916	24582	27150	25683
أهميته النسبية	%13.43	%28.44	%20.20	%22.45	%22.17	%18.19	%11.45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي

د. ديون أخرى:

المقصود بالديون الأخرى الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية.

ويعرف الاعتماد المستندي بأنه كتاب تعهد صادر من المصرف (فاتح الاعتماد) إلى المصرف المراسل (مبلغ الاعتماد) بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر) يتعهد فيه المصرف بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد و تنفيذه [1].

وتعرف الكفالات المصرفية بأنها تعهد كتابي صادر عن المصرف (المصرف الكفيل) بناء على طلب أحد العملاء (المكفول)بدفع مبلغ معين (مبلغ الكفالة) ضمن مدة معينة ولغرض معين إلى جهة معينة(المستفيد)، و ذلك عند مطالبة تلك الجهة في حالة إخلال ذلك العميل بتنفيذ التزام محدد في الكفالة ووفق الشروط المحددة[2].

ويوضح الجدول رقم (5) حجم الديون الأخرى ونسبتها من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية

[1]الطراد اسماعيل ، عبد الله خالد ، إدارة العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، 2006، ص211.

[2]المرجع السابق نفسه، ص 191.

الجدول رقم (5) حجم الديون الأخرى لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التسهيلات	4408	17054	35415	66447	110895	149285	224306
الديون أخرى	123	235	556	872	890	2675	6915
أهميته النسبية	%2.79	%1.38	%1.57	%1.31	%0.8	%1.97	%3.08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي

المطلب الرابع: التعريف بالمناخ الاستثماري:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة مقابل تحمل عنصر المخاطرة [1].

كما يمكن تعريفه بأنه التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية [2]

ويمثل الاستثمار الطلب على أموال منتجة، أو الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك[3]، وهو يقابل الادخار غير انه ليس بالضرورة ان يكون فائض الاستهلاك موجها للاستثمار فالاكتناز مثلا يؤدي إلى تجميد جزء من الادخار توقعا لاستهلاك أو استثمار في المستقبل. كما أن الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية على أن تقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع .

و يهدف المستثمر عادة عند اتخاذ قرار الاستثمار إلى الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يستخدمها للحصول على أفضل العوائد النقدية مقابل أقل الخسائر، على أن تكون هذه العوائد مستقرة و ذات قيمة حقيقية، لأن ذلك يسهم في استمرار السيولة النقدية التي تساعد على تغطية نفقات الاستثمار الجاري وعلى إيفاء الالتزامات المستحقة، إن أي خلل في استمرارها من الممكن أن يحدث نتائج عكسية للاستثمار تتجلى في تعطيل الطاقة الإنتاجية وعدم الإيفاء بالالتزامات،ثم تتراكم الديون وفوائدها ويتفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية ومن ثم يؤدي لضياع الأصول الرأسمالية.

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار، فإذا قيل مثلاً أن مستثمراً ما يوظف أمواله في الاستثمارات الأجنبية بينما يوظف مستثمر أخر أمواله في الاستثمارات المحلية فهذا يعني مجال استثمار.أما لو قيل بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار، بينما الثاني يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية فهذا يعني أداة الاستثمار،عموما تختلف مجالات الاستثمار، كما تختلف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، ويمكن تبويب مجالات الاستثمار إلى:

أ–التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار:تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية وأجنبية.

---

[1] **العلي،أحمد،قاسم،عبد الرزاق:إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية ،منشورات جامعة دمشق 2011، ص19.**

[2] **المرجع السابق نفسه، ص19.**

[3] **Bodie,Kane, Markus. Essentials of Investments, McGraw–hill, 2010, p6.**

ب- التبويب النوعي لمجالات الاستثمار : من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار تقسم إلى الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية والاستثمارات المالية.

و يستند تصنيف الاستثمارات إلى معايير أو أسس متعددة ،إذ يمكن أن تتباين وفق معيار الزمن فهناك استثمارات طويلة و متوسطة الأجل نظراً إلى امتلاكها أدوات مالية متداولة في أسواق رأس المال أو استثمارات قصيرة الأجل لامتلاكها أدوات متداولة في الأسواق النقدية.

الاستثمار الخاص:

يتوقف الاستثمار في بلد ما على عاملين أساسين هما:

1-توفر الفرص الجيدة والمجدية في بعض أو جل القطاعات بما في ذلك من وجود فجوة طلب حقيقية أو كامنة ووجود شبكة توزيع معقولة أو يمكن إنشاؤها بأقل التكاليف ووجود القوانين التي تشجع الاستثمار، إضافة إلى إمكانية تنفيذ المشروع فنيا سواء من حيث التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل المتوقعة أم من حيث موقع المشروع وقربه أو بعده من مصادر المواد الأولية ومن مرافق التصريف، والطرق الإنتاجية المستخدمة، والجدوى التمويلية و التجارية.

2-مناخ الاستثمار الملائم: ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف و الأوضاع السياسية و الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في البلد، والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري، ومحصلة تفاعل هذه المكونات التي تؤثر عليها يفترض أن يكون متغيرا و بعضها الآخر يتسم بالثبات النسبي، ويؤدي باستمرار إلى تشكيل أوضاع جديدة وظروف جديدة تكون تحث الاستثمار المحلي الخاص وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو معيقة للأول و طاردة للثاني.

و في البلدان التي تتسم باستقرار الأوضاع السياسية و الأمنية فإن الأوضاع الاقتصادية خاصة حجم السوق (الذي يعبر عنه بالدخل)ودرجة تطوره (الذي يعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) ومدى تطور البنية التحتية وإصلاح السياسة الاقتصادية تبقى العامل الأساس في حث الاستثمار ،وتأتي الحوافز والمزايا الاستثمارية والترويج للاستثمار في المقام الثاني.

و على الصعيد العالمي فقد تم تبني مؤشرات متعددةلتقييم مناخ الاستثمار في بلد ما، يعتمد على مجموعة من المعايير تختلف أوزانها النسبية الداخلة في تحديد المؤشر العام، من ذلك مثلا مؤشر ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي يساوي حصة البلد في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه النسبة تعد محددا لمدى جذب البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا تجاوزت الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن البلد جذاب للاستثمارات الأجنبية وإذا كانت دون الواحد فمعناه أنه غير جذاب لها [1].

[1] **زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص ، المركز الجامعي ببشار، ص45.**

الدراسة الإحصائية:

التحليل الوصفي لمتغيرات عينة البحث

1- الاستثمار الخاص:

يوضح الجدول رقم (6)حجم الاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة 2004-2009

الجدول رقم (6) حجم الاستثمار الخاص في سورية ونسب تغيره

السنة	الاستثمار الخاص	نسبة التغير %
2004	120449	----
2005	141505	17.48%
2006	164878	16.52%
2007	146699	-11.03%
2008	153749	4.81%
2009	153280	-0.31%
2010	193268	26.09%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

وبعد دراسة النسبة المئوية للتغير في حجم الاستثمار في سورية نجد أن الاستثمار الخاص يتناقص بعد أن بلغ نسبة نمو في 2005 هي 17.48 %، وتناقص حتى وصل النمو في الاستثمار الخاص في عام 2007 نسبة 11.03%، وهذا بسبب رفع الحكومة الدعم عن المنتجات النفطية وبسبب الأزمة العالمية وتخوف المستثمرين من الاستثمار المتوسط والطويل الأجل، واتجاه المستثمرين نحو المضاربة في السوق العقاري والاستثمار قصير الأجل ذو الربح السريع، كما يلاحظ ارتفاع نسبة نمو الاستثمار في عام 2010 ليصل 26.09% بسبب الخطوات الحكومية لدعم الاستثمار.

وبحساب متوسط حجم الاستثمار الخاص في سورية خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7) متوسط حجم الاستثمار الخاص في سورية

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	153404	22336.446	193268	120449	72819

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (6)

نلاحظ أنه بلغ متوسط الاستثمار في سورية153404 بانحراف معياري يعد كبيرا جداً مقداره 22336.446 حيث بلغت أعلى قيمة للاستثمار الخاص 193268 في 2010 و أصغر قيمة للاستثمار 120449 عام 2004 حيث المدى بينهما 72819.

2- محفظة السندات:

يظهر الجدول رقم (8) قيم محفظة السندات مع نسب التغير أو النمو السنوي عن السنة السابقة

الجدول رقم (8) قيم محفظة السندات لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية ونسب تغيرها

السنة	محفظة السندات	نسبة التغير %
2004	592	----
2005	4851	719.4%
2006	7153	47.5%
2007	14916	108.5%
2008	24582	64.8%
2009	27150	10.4%
2010	25683	5.40%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام 2004-2010

حسب الجدول السابق، بلغت اكبر نسبة نمو في محفظة السندات المحسومة لدى المصارف الخاصة سنة 2005 مقدار 719.4% ثم ما لبث أن تناقصت نسبة النمو حتى وصلت 2010 ما مقداره 5.4%.

وبحساب متوسط حجم محفظة السندات لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9) متوسط قيم محفظة السندات لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	14989.57	10998.016	27150	592	26558

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (8)

ويمكن توضيح الجدول السابق على الشكل الآتي: بلغ متوسط محفظة السندات 14989.57 بانحراف معياري كبير قدره 10998.016 وبلغت اكبر قيمة لمحفظة السندات 27150 في عام 2009 و اصغر قيمة 592 في عام 2004 بمدى كبير قدره 26558

3- القروض و السلف:

يظهر الجدول رقم (10) قيم القروض والسلف الممنوحة من المصارف الخاصة مع نسب التغير أو النمو السنوي عن السنة السابقة

الجدول رقم (10) قيم القروض والسلف لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية ونسب تغيرها

السنة	قروض و سلف	نسبة التغير %
2004	1587	----
2005	7755	388.7%
2006	13096	68.9%
2007	24399	86.3%
2008	50308	106.2%
2009	74320	47.7%
2010	146075	96.55%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي

نلاحظ من الجدول السابق ازدياد القروض والسلف الممنوحة من البنوك الخاصة وذلك لسبب ازدياد أعداد المصارف الخاصة وإقبال المودعين لإيداع في البنوك الخاصة مما يزيد قدرة البنك على منح الائتمان وقد بلغ اكبر زيادة له في عام 2005 بقيمة تقدر 388.7% و اقل زيادة له بالنسبة للسنة السابقة وهو في عام 2009 تقدر الزيادة 47.7 %

وبحساب متوسط قيم القروض والسلف لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11) متوسط قيم القروض والسلف في المصارف الخاصة

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	45362.86	51343.956	146075	1587	144488

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (10)

حيث بلغت القروض الممنوحة سنويا بالمتوسط 45362.86وبانحراف معياري كبير جدا قدره 51343.956 حيث بلغت اكبر القروض الممنوحة وقدرها 74320 في عام2009 و اقل القروض الممنوحة في عام 2004 ومدى واسع قدره 144488

4- الحسابات الجارية المدينة:

يتضمن الجدول رقم (12) قيم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارفالخاصة في سورية مع نسب النمو الخاصة بكل سنة منسوبا إلى السنة السابقة

الجدول رقم (12) قيم القروض والسلف لدى المصارف الخاصة في سورية ونسب تغيرها

السنة	حسابات جارية مدينة	نسبة التغير %
2004	2106	----
2005	4213	100.0%
2006	14610	246.8%
2007	26260	79.7%
2008	35115	33.7%
2009	45140	28.5%
2010	45632	1.09%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي

من الجدول السابق نستنتج بأن الحسابات الجارية المدينة تستمر بالنمو،حيث بلغت أكبر نسبة نمو في عام 2006 وقدرها 246.8% واقلها عام 2010 حيث بلغ نسبة النمو 1.09 %

وبحساب متوسط قيم الحسابات الجارية المدينة لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13) متوسط قيم الحسابات الجارية المدينة في المصارف الخاصة

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	24725.14	18252.204	45632	2106	43526

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (12)

حيث بلغ متوسط الحسابات الجارية الممنوحة للعملاء من البنوك الخاصة 24725.14 بانحراف معياري كبير قدره 18252.204،ومنحت اكبر حجم ائتمان عن طريق الحسابات الجارية المدينة عام 2010 وقدره 45632 واقلها عام 2004 بقدر 2106 حيث بلغ المدى في منح الحسابات الجارية مقدار43526.

5- ديون أخرى :

يتضمن الجدول رقم (14) قيم الديون الأخرى الممنوحة من المصارف الخاصة في سورية مع نسب النمو الخاصة بكل سنة منسوبا إلى السنة السابقة

الجدول رقم (14) قيم الديون الأخرى لدى المصارف الخاصة في سورية ونسب تغيرها

السنة	ديون أخرى	نسبة التغير %
2004	123	----
2005	235	91.1%

136.6%	556	2006
56.8%	872	2007
2.1%	890	2008
200.5%	2675	2009
158.52%	6915	2010

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي

من الجدول السابق نستنتج بأن الديون الأخرى نمت وازدادت بشكل مستمر، حيث كانت اكبر نسبة نمو كانت في عام 2009 وقدرها 200.5% و اقلها عام 2008 حيث بلغت نسبة النمو 2.1 %

وبحساب متوسط قيم الديون الأخرى لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15) متوسط قيم الديون الأخرى في المصارف الخاصة

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	1752.29	2429.38	6915	123	6792

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (14)

من الجدول السابق نلاحظ بأن متوسط الديون الأخرى مقدار 1752.29 بانحراف معياري كبير جداً قدره 2429.38 حيث بلغت اكبر قيمة له عام 2010 قدرها 6915 و اصغر قيمة له 123 في عام 2004

6- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الخاصة :

يتضمن الجدول رقم (16) قيم إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة في سورية مع نسب النمو الخاصة بكل سنة منسوبا إلى السنة السابقة

الجدول رقم (16) قيم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الخاصة في سورية ونسب تغيرها

السنة	أجمالي التسهيلات الائتمانية	نسبة التغير %
2004	4408	----
2005	17054	286.9%
2006	35415	107.7%
2007	66447	87.6%
2008	110895	66.9%
2009	149285	34.6%
2010	224306	50.3%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي

من الجدول السابق نستنتج بأن التسهيلات الائتمانية تكون بنمو مستمر ويحسب مقدار النمو بالنسبة السابقة لكل سنة حيث كانت اكبر نسبة نمو في عام 2005 قدرها 286.9% و اقلها عام 2009 حيث بلغ نسبة النمو 34.6 %

وبحساب متوسط قيم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة نتوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17) متوسط قيم التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة

الإحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة	المدى
القيمة	86830	79687.35	224306	4408	219898

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأرقام الواردة في الجدول رقم (16)

حيث بلغت متوسط التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك الخاصة86830بانحراف معياري كبير قدره 79687.35 حيث منحت اكبر التسهيلات الائتمانية عام 2010 وقدرها224306واقلها عام 2004 بقدر 4408 حيث بلغ المدى في منح التسهيلات الائتمانية مقدار219898

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار الخاص وبين محفظة السندات الموجودة لدى البنوك التجارية الخاصة.

حيث يظهر الجدول رقم (18) نتائج علاقة الارتباط والانحدار بين الاستثمار الخاص و بين محفظة السندات في المصارف التجارية الخاصة في سورية

جدول رقم (18)

مستوى المعنوية	Sigالدلالة	F المحسوبة	T المحسوبة	R
5%	0.127	3.352	1.831	0.634
القرار	توجد علاقة ارتباط موجبة لكنها غير معنوية			

يتضح من الجدول رقم (18) وجود علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (5%) بين حجمالاستثمار الخاص و بين محفظة السندات في المصارف التجارية الخاصة في سورية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.634)، وتظهر النتائج أيضا ان قيمة t المحسوبة للعلاقة بين المتغيرين (1.831) وقيمة f المحسوبة (3.352) وبلغت قيمة معنوية الاختبار sig (0.1270.05<) مما يدل ذلك على قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص وبين محفظة السندات الموجودة لدى البنوك التجارية الخاصة في سورية عند مستوى معنوية (5%) .

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص و بين القروض و السلف الممنوحة من البنوك التجارية الخاصة

حيث يظهر الجدول رقم (19) نتائج علاقة الارتباط والانحدار بينالاستثمار الخاص و بين القروض و السلف الممنوحة

جدول رقم (19)

مستوى المعنوية	Sigالدلالة	F المحسوبة	T المحسوبة	R
5%	0.22	10.615	3.258	0.824
القرار	توجد علاقة ارتباط موجبة لكنها غير معنوية			

يتضح من الجدول رقم (19) وجود علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (5%) بين الاستثمار الخاص و بين القروض و السلف الممنوحة من المصارف الخاصة العاملة في سورية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.824)، وتظهر النتائج أيضا أن قيمة t المحسوبة للعلاقة بين المتغيرين(3.258) وقيمة f المحسوبة (10.615)، وبلغت قيمة معنوية الاختبارsig0.22 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على رفضالفرضية البديلة وقبولفرضية العدم وهذا يعني عدموجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص و بين القروض و السلف الممنوحة من البنوك التجارية الخاصة عند مستوى معنوية (5%) .

الفرضية الفرعية الثالثة:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار الخاص و بين حجم الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة.

حيث يظهر الجدول رقم (20) نتائج علاقة الارتباط والانحدار بينالاستثمار الخاص وبين الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة

جدول رقم (21)

مستوى المعنوية	Sigالدلالة	F المحسوبة	T المحسوبة	R
5%	0.084	4.646	2.155	0.694
القرار	توجد علاقة ارتباط موجبة ولكنها غيرمعنوية			

يتضح من الجدول رقم (21)وجود علاقة ارتباط موجبة لكنها غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (5%) بين الاستثمار الخاص والحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.694) ، وتظهر النتائج أيضا أن قيمة t المحسوبة للعلاقة بين المتغيرين(2.155) وقيمة f المحسوبة (4.646) وبلغت قيمة معنوية الاختبارsig0.084 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهذا يعني عدموجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص وبين الحسابات الجارية المدينة الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة عند مستوى معنوية (5%).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص و الديون الأخرى الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة

حيث يظهر الجدول رقم (22) نتائج علاقة الارتباط والانحدار بينالاستثمار الخاص وبين الديون الأخرى الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة

جدول رقم (22)

مستوى المعنوية	Sigالدلالة	F المحسوبة	T المحسوبة	R
5%	0.022	10.835	3.292	0.827*
القرار	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالةمعنوية			

يتضح من الجدول رقم (22) وجود علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين الاستثمار الخاص والديون الممنوحة من البنوك التجارية الخاصة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.827) ، وتظهر النتائج أيضا ان قيمة t المحسوبة للعلاقة بين المتغيرين(3.292) وقيمة f المحسوبة (10.835) وبلغت قيمة معنوية الاختبارsig0.022 وهي أصغر من 0.05 مما يدل ذلك على قبولالفرضية البديلة ورفض فرضية العدموهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص و الديون الممنوحة من المصارف التجارية الخاصةعند مستوى معنوية (5%).

الفرضية الرئيسية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار الخاص و إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة.

حيث يظهر الجدول رقم (23) نتائج علاقة الارتباط والانحدار بينالاستثمار الخاص وأجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة:

جدول رقم (23)

مستوى المعنوية	Sigالدلالة	F المحسوبة	T المحسوبة	R
5%	0.30	9.067	3.011	0.803
القرار	توجد علاقة ارتباط موجبة ولكنها غير معنوية			

يتضح من الجدول رقم (23) وجود علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين الاستثمار الخاص و إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.803) ، وتظهر النتائج أيضا أن قيمة t المحسوبة للعلاقة بين المتغيرين(3.011) وقيمة f المحسوبة (9.067) وبلغت قيمة معنوية الاختبارsig0.3 وهي اكبر من 0.05 مما يدل ذلك على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص وإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الخاصة عند مستوى معنوية (5%).

قياس أثر التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص:

سوف ندرس أثر إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية على حجم الاستثمار الخاص بسبب وجود الارتباط البيني بين المتغيرات المستقلة الفرعية وعدم وجود ارتباط لأي من المتغيرات المستقلة مع الاستثمار الخاص و ذلك بعد استبعاد اثر المتغيرات المستقلة الأخرى.

جدول رقم (24)

المتغيرات	التسهيلات الائتمانية			
	معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	P	الدلالة
الثوابت	136182.355	7.750	0.016	-------
محفظة السندات	0.052	0.005	0.997	غير جوهري
القروض والسلف	−0.167	−0.052	0.963	غير جوهري
الحسابات الجارية المدينة	0.33	0.065	0.954	غير جوهري
ديون أخرى	9.053	0.157	0.890	غير جوهري
معامل التحديد R2 = 0.701 ، الخطأ المعياري = 21152.187				
قيمة F المحسوبة = 1.173 ، المعنوية =0.508				

من الجدول رقم (24)نلاحظ أن التأثير غير جوهري للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة في سورية على الاستثمار الخاص في سورية والعلاقة بينهما غير معنوية لأن قيمة المعنوية تساوي 0.508 وهي أكبر من 0.05و قيمة فيشر 1.173ويفسر ذلك بسبب وجود ارتباط معنوي بين الاستثمار الخاص والديون الأخرى فقط من التسهيلات الائتمانية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

النتيجة الأولى: لا يوجد تأثير لزيادة حجم محفظة السندات المخصومة في المصارف الخاصة في سورية على زيادة الاستثمار الخاص في سورية .

النتيجة الثانية:لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين القروض والسلف الممنوحة من المصارف الخاصة في سوريةوبين حجم الاستثمار الخاص في سورية.

النتيجة الثالثة: لا يوجد تأثير لزيادة حجم الحسابات الجارية المدينة في المصارف التجارية الخاصة في سورية في زيادة حجم الاستثمار الخاص في سورية.

النتيجة الرابعة:يوجد تأثير لزيادة حجم الديون الأخرى (الكفالات والاعتمادات) التي تمنحها المصارف الخاصة في سورية في زيادة حجم الاستثمار الخاص في سورية.

النتيجة الخامسة: إن مجموع ما يقدم من تسهيلات ائتمانية من المصارف الخاصة في سورية لم تؤثر على حجم الاستثمار الخاص، حيث أثبتت الدراسة الإحصائية أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الخاصة العاملة في سورية وبين حجم الاستثمار الخاص.

وبالتالي: نجد أن المصارف الخاصة لم تستطع القيام بالدور المنوط بها بشكل كامل عند السماح لها بمزاولة العمل المصرفي في سورية، فهي لم تقم بدور فعال في تنشيط الاستثمار الخاص ودعمه بالائتمان اللازم له، فهذه

المصارف قدمت كفالات واعتمادات أثرت على الاستثمار الخاص بشكل منفصل، لكن التسهيلات الائتمانية بشكل موحد لم تستطع التأثير على حجم الاستثمار الخاص لعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بينهما خلال سنوات الدراسة.

التوصيات:

إن تطوير دور التسهيلات الائتمانية يتطلب في البداية دراسة محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية لتحديد النقاط المفصلية التي تشكل عائقاً أمام قوى الطلب على الائتمان، و العمل على أن تصب السياسة الائتمانية باتجاه حل جذور المشكلات التي تواجهها هذه المحددات، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على تنمية الاقتصاد الوطني وفق سياسات و توجهات الخطط التنموية القومية بهدف النهوض بحركة الاستثمار.

في سبيل تحقيق ما سبق، يقترح الباحث ما يأتي:

1. وضع سياسات وخطط تنموية تقوم على توفير الظروف الموضوعية وإيجاد السبل والحلول لتخطي العقبات المتعلقة بمستوى نضوج البيئة الاستثمارية. الأمر الذي يحفز الطلب على التسهيلات الائتمانية ويشجع المصارف على زيادة العرض الائتماني و الحد من تسريب المدخرات سعياً وراء الأمان و الربحية.

2. تحفيز المستثمرين في القطاع الخاص على الإيداع وطلب التسهيلات و منح الائتمان، ويمكن أن يتم ذلك من خلال توفير الكفالات الحكومية لبعض أنواع التمويل، وإيجاد صندوق أو صيغة تشمل ترتيبات محددة بهدف ضمان تأمين المشاريع الاستثمارية التي تحظى بدعم وأهمية محورية في العملية التنموية، أو التأمين على القروض الممنوحة لها ضد مخاطر عدم الاستقرار وتطوير صيغة مناسبة لتمويل الصادرات والتأمين عليها.

3. تشجيع المصارف على التعاون مع القطاع الخاص والجهات الرسمية من خلال إنشاء دوائر أو مؤسسات تعنى بدراسة فرص الاستثمار أو تدعيم وتطوير القائم منها، والتنسيق بين جهودها بحيث يتم رفدها بكفاءات عالية وقدرات تسويقية متميزة تهتم بدراسة فرص الاستثمار في المشروعات المختلفة ودراسة جدواها بما يشجع المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية لها.

4. إعادة التفكير بالقيود المفروضة على دخول المصارف لسوق الاستثمار المباشر بما لا يمس معايير الأمن والسلامة المصرفية عبر تشجيعها أو إجبارها على تعزيز رؤوس أموالها وتشجيعها للانتقال من دور المقرض إلى دور الشريك في المشاريع الاستثمارية الجديدة في القطاع الخاص.

5. إن لعب التسهيلات الائتمانية دور اكبر وفعال في تمويل الاستثمار يتوقف على تسريع عملية التنمية والانتقال من وإلى الصناعات والقطاعات المتكاملة أفقيا وعموديا، والتجديد والنقل التكنولوجي للقطاعات القائمة والجديدة ومدى تعزيز الدور التنافسي، مما يؤدي لزيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية من المصارف الخاصة.

6. النظر بجدية لإدخال وتطوير وتسهيل إصدار وتداول الأدوات المالية، وتشجيع سياسة القروض المجمعة إلى جانب ضرورة إيجاد شبك خصم لها، وزيادة دور الجهاز المصرفي التنظيمي والتمويلي والاستثماري بها، بما يشجع ويسهل الاستثمار الحقيقي.

7. إن النهوض بدور السياسة الائتمانية في الاستثمار يتطلب الخروج من النطاق التقليدي المتمثل بالتركيز على تمويل رأس العامل، بل يتطلب الأمر إيجاد الوسائل الكفيلة لتطوير توجهات المصارف نحو تقديم التمويل طويل الأجل الذي يلبي طموحات رجال الأعمال الراغبين في أقامة مشروعات كبيرة تفوق مواردهم المالية.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- أبو معمر فارس، دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1190-2000، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة – المجلد (10) ،عدد (1)،2001.
- ارشيد،عبد المعطي ، محفوظ جودة . إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر، عمان، 1999م.
- إسماعيل. رولا. رسالة دكتوراه بعنوان دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين النظام المصرفي السوري و الاستثمار الأجنبي المباشر. جامعة تشرين 2007
- الجندي خزامى .الاستثمار في الجمهورية العربية السورية . بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية . المجلد 26 . العدد الثاني2010
- الحسيني، فلاح، مؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان 2006.
- الخضيري محسن ، الائتمان المصرفي . منهج متكامل في التحليل، القاهرة ،2005م .
- الخليل، جاسر. رسالة ماجستير بعنوان أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
- الرزاز،محمد. اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الثقافة العربية ،ط3، 1995م.
- الطراد اسماعيل ، عبد الله خالد ، إدارة العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، 2006،ط1.
- العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق: إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق 2011.
- بودياب، سليمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996م.
- بيطار منى، رسالة ماجستير بعنوان الاستثمارات الخاصة و أثرها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية. جامعة حلب .2005
- جبر، هشام. برنامج تدريبي حول تحليل الائتمان ، معهد فلسطين للدراسات المالية والفلسطينية ،غزة 2002م.
- خليل سامي، النقود والبنوك ، الكويت، 1982م.
- زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص ، المركز الجامعي ببشار.
- شحاته حياة، الائتمان في البنوك التجارية ، مع إشارة خاصة لمصر ، القاهرة ، 1990م.
- كمال شرف، النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، 2003.
- هواري سيد، إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ،1983.
- المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية للعام 2011.
- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام 2004-2010.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Gray, B, Gorton. Ping, He. Bank Credit Cycles, University of Pennsylvania, 2005.
- Timothy, W. Koch, and S.Scott Macdonald, Bank Management, South-Western, USA, 2010
- Ross, P.S. Ccommercial Bank Management, McGraw-Hill- N.Y.2008.
- The Hong Kong institution of Bankers, Bank lending, Wiley and sons, 2012.
- Bodie, Kane, Markus. Essentials of Investments, McGraw-hill, 2010.